

الاستثمار:

المقولة "رأس المال جبان". من هذه الناحية عندما يتوجه المستثمر إلى بلد ما، أول شيء يبحث عنه هو الهاتف النقال والإدارة. وعندنا في الجزائر على بعد كيلو متر واحد ينقطع المجال. أما الإدارة فقد أصبحت سرطان البلاد الذي لا يقوى على استئصاله أحد. خاصة وأن الدولة الجزائرية عملت في السنوات الأخيرة كل ما في وسعها لجلب المستثمرين مع اقتراح بعض التدابير وهي:

- تخفيض الحد الأدنى من نسبة 45٪ إلى 40٪.
- إلغاء القيمة الإدارية لدى الجمارك.
- إحداث صندوق الشراكة وصندوق ضمان القروض.

في الأخير، أتطرق إلى الصندوق الخاص بالشباب، ونحن نعلم أن مداخيل البلديات غير متوازنة. لذا ألح على الشكل التضامني بين البلديات وعلى التوزيع العادل خاصة بالنسبة إلى المناطق المحرومة، التي تنعدم بها الهياكل وشكرا.

الرئيس: شكرا السيد جمال سهيلي، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد شهرة.

السيد محمد شهرة: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على النبي الأسعد الكريم.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السادة معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

ممثلي الصحافة والإعلام،

أيها الجمع الكريم،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أشكر لجنة المالية، رئيسا وأعضاء، على ما بذلوه من جهد لتتقيد بعض مواد مشروع هذا القانون.

بالنسبة إلى هذا المشروع، فإننا نشم رائحة بعض الإيجابيات اليسيرة، إلا أنها غير كافية بطبيعة الحال ولا تفي بالغرض المطلوب، منها على سبيل المثال:

1- التخفيض الضريبي بنسبة 1,55٪ على نشاطات المقاولين ورجال الأعمال، لتحفيزهم على السرعة في إنجاز المشاريع. هذا شيء جميل ومشجع، لكن يجب أن يعقب هذا الإجراء مراقبة ومتابعة ميدانية حتى لا يتقاعس هؤلاء في تشغيل اليد العاملة والمشاركة في امتصاص البطالة التي كانت سببا رئيسيا في انتفاضة الشباب الغاضب وعدم الاكتفاء بالقلّة القليلة من العمال الذين يشغلونهم. وإلا فإن هذا الإجراء التحفيزي سوف يفقد معناه نتيجة الريح السريع الذي سوف يلهثون وراءه. وبالتالي فإن المردود المتوخى من وراء هذا التخفيض سوف يتلاشى ويذهب أدراج الرياح، خاصة عندنا في ولاية الشلف، التي نأمل أن تنطلق بها مشاريع متعددة وشاملة من خلال هذا المشروع الطموح، إن كتب له الإنجاز والنجاح.

قلت لتكون ولاية الشلف ورشة عمل بحق في كل ميادين التنمية المحلية التي تحتاج الولاية إلى أبسط الضروريات منها وإلى الحد الأدنى للاستفادة من مشاريعها ومن خدماتها الاجتماعية والاقتصادية لإعادة إعمار هذه الولاية وبعثها إلى الوجود من جديد، والنهوض بها وهي التي ابتلاها الله بنكبات متعددة وكوارث طبيعية متجددة آخرها زلزال 10 أكتوبر 1980 الذي دمرها عن آخرها. ثم جاء بعده أخطبوط الإرهاب الدموي البربري المتوحش، طاعون العصر وسرطان العشرية الحمراء الذي اكتوت بناره الولاية، وماتزال إلى حد الساعة تكتوى بحر جهنميتها وتشرب من مرارة حنظلة كؤوسه ودلائه بل إلى حد الرشف من صهاريجه.

2- بالنسبة إلى السعر المرجعي لبرميل النفط إلى وقت قريب كانت الإيرادات تقدر بحوالي 16 مليار دولار واليوم فتحها الله علينا والحمد لله، فقد قفز السعر المرجعي إلى أزيد من 22 دولارا المعتمد في هذا المشروع. والسؤال المطروح هو: هل 19 دولارا مثل 22 دولارا؟ قطعاً هناك فائض فأين هو وماذا تفعلون به؟ وفي أي مجال تنفقونه؟ ولماذا تبقى وزارة المالية على حالها؟ أجيونا بالله عليكم فلقد تشابهت علينا عائدات براميل البترول.

استيراد بقايا ونفايات -حتى لا أقول شيئا آخر- من الضفة المقابلة للبحر الأبيض المتوسط لتخضيب أجسام الجزائريين بهذه السموم الفتاكة؟ ألا تعلمون أن هذه المفسدة تشكل خطرا حقيقيا على صحة المواطن وتسبب له أمراضا مزمنة وتجلب له أوبئة منتنة خبيثة وعاهات كبرى مستديمة تكون وخيمة العواقب؟ فلم التلاعب بصحة المواطن وتهديد الأمن القومي بتعريض البنية التحتية للصحة العمومية للخطر، وهي حقيقة في خطر وتكلف الدولة أموالا طائلة حتى بالعملة الصعبة التي نحن في أمس الحاجة إليها لاستثمارها في مجالات وميادين حيوية أخرى تعود بالفائدة على الوطن والمواطن؟...

الرئيس: شكرا للسيد محمد شهرة، وأحيل الكلمة إلى السيد لحسن بن غالم.

السيد لحسن بن غالم: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاني، زملائي النواب،

سيداتي وسادتي الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نباشر اليوم دراسة تدبير أولي يتمثل في مشروع قانون المالية التكميلي المقترح من قبل الحكومة بعد أيام قليلة من النقاش العام والمتعلق بالوضع في البلاد، حيث ترددت فيه تقريبا العبارات نفسها والتي تتمثل في:

- هشاشة الوضع الاجتماعي.

- توسع رقعة الفقر.

- البطالة المتفشية في أوساط المواطنين وخاصة الشباب.

- تراجع القدرة المعيشية لأغلبية فئات المجتمع.

- أزمة السكن... إلخ.

إلى هنا الاتفاق حاصل، كما قال، السيد الرئيس، على التشخيص. وبقي الآن على الحكومة وعلينا أيضا، إيجاد التدابير اللازمة لتغيير هذا الوضع. إذن زيادة على

3- معالجة ديون الفلاحين في مستوى الحساب الخاص كما جاء في المشروع بغية مسحها أو التخفيف منها وهي مبادرة تستحق التنويه، لكن حذار من الخداع والملابسات والتحايلات المرافقة لهذه المبادرة، حيث أن بعض الفلاحين لم يكونوا على علم بهذه المبادرة من قبل فتنازلوا عن أراضيهم لأناس آخرين لا علاقة لهم بالأرض. وهم لفعلتهم هذه كارهون وذلك لعجزهم عن تسخير الإمكانيات والوسائل المطلوبة لخدمة أراضيهم، والظلم الاجتماعي الذي كان مسلطا عليهم بوقوفهم وحيدون في وجه الضغوط الجهنمية والابتزازات الشوفينية، وكذا طوفان الوحوش الآدمية من مصاصي الدماء الزكية المتمثلة في البيروقراطية المتعفنة والمحابة الظرفية والمحسوبة المتفشية من ذوي خفافيش الإنس المتخفية ومافيا العقار التي لا يملأ جوفها إلا أطنان الأتربة المترامية. وعليه لا بد من نظرة ثابتة ودراسة متأنية لموضوع المستفيدين من هذا الإجراء المحتمل حالة حالة، حتى لا يكون هناك ظلم وظلام وضبابية وعدوان أو إحفاف في حق جحافل الفلاحين الحقيقيين غير المزيفين والمبدلين الذين ربطوا مصيرهم بالأرض، وأفنوا خيرة الشباب وأعمارهم الطويلة في خدمتها. وحتى لا تصرف الأموال العمومية اليسيرة الشحيحة هذه، في غير وجهتها، وبإذن الله سوف نتوجس علانية أو خفية كل السلوكات والممارسات الانحرافية غير الأخلاقية من هنا أو هناك التي تنحو منحى هذا الاتجاه المعاكس للشرعية والشفافية ومصالحة البلاد المستقبلية لفضحها وتعريتها والتنديد بها في حينها كلما اهتدينا إلى ذلك رشادا أو سبيلا.

4- بخصوص الرسم الداخلي على الاستهلاك المفروض على الملابس الرثة المستعملة، فقد كانت بنسبة 100٪ بهدف الحفاظ على الإنتاج الوطني وحفظ صحة المواطن. وفي هذا المشروع خفضتموها إلى نسبة 20٪، الأمر الذي يجعلها تماثل أو تعادل نفس مستوى التخفيض الخاص باقتناء السيارات الفخمة (4X4) فما الغرض من تبني إجراء كهذا يا ترى؟ هل أصبح المنتج الوطني اليوم في مهب الريح؟ وليس من الأهمية بمكان؟ وهل تنوون

السيد جيلالي جلاطو: بسم الله والصلاة والسلام على

رسول الله.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني النواب،

السلام عليكم ورحمة الله.

أولا، نبارك كل التسهيلات الضريبية والجبائية التي جاء بها مشروع قانون المالية التكميلي ونتمنى أن تصبح حافزا لانطلاق عجلة التنمية الاقتصادية، كما نشمن كل الإجراءات الأخرى التي نتمنى أن تحسن الظروف المعيشية للمواطن، ونشكر أعضاء لجنة المالية والميزانية على الجهود القيمة التي بذلوها في دراسة مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2001، ولدي بعض الملاحظات أخصها فيما يأتي:

1- يأتي مشروع قانون المالية التكميلي في ظروف خاصة تمر بها البلاد سواء في المستوى الداخلي أو الخارجي. فالحكومة مطالبة بالإجابة عن تساؤلات تطرح في الداخل والخارج من خلال مشروع هذا القانون.

بالنسبة إلى الداخل يتعلق الأمر بتحسين ظروف معيشة المواطن خاصة بعد المدخيل الإضافية للجبائية البترولية. أما عن الخارج، فكثير من الإجراءات في مشروع القانون جاءت استجابة للمؤسسات المالية والتجارية العالمية خاصة المنظمة العالمية للتجارة. ويتعلق الأمر خاصة بإلغاء الرسم الإضافي الخاص وإجراءات وتدابير أخرى. وبعد مرور أربع سنوات من طلب انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، نتساءل إلى أية مرحلة وصلت مفاوضات الانضمام؟ ولماذا لم يتم هذا الانضمام رغم التنازلات الجبائية والضريبية المتتالية؟ علما أن معدل حماية الإنتاج الوطني لا يتجاوز نسبة 11٪ وهو معدل منخفض مقارنة بالدول التي قطعت شوطا كبيرا في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

2- معدل البطالة: بالنسبة إلى معدلي التضخم البطالة فإن التركيز على تخفيض معدل التضخم إلى أدنى

التدابير المالية المتمثلة في قوانين المالية المتتالية والتي لها أهمية بالغة لمعالجة الوضع. هذا لا ينسينا أن هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية يجب الإسراع في البت فيها. نحن في التجمع الوطني الديمقراطي، نؤمن بأن القطاع الفلاحي يبقى القطاع الوحيد الذي يمكن أن يمتص الجزء الأكبر من البطالة. حيث نعلم أننا أكثر من 70٪ من عالم الشغل كان يمثلها هذا القطاع بالذات منذ القدم، وتبقى هذه التركيبة ممثلة لمجتمعنا رغم التحولات الحاصلة في العشرية الأخيرة. ونؤمن كذلك في التجمع الوطني الديمقراطي، بأن العقار الفلاحي بعد تسويته سيكون له دور فعال في التنمية وإحداث فرص عمل أكبر واستغلال أمثل للموارد المالية المخصصة لهذا القطاع، سواء في مشروع قانون المالية التكميلي الحالي أو من خلال صندوق التنمية الفلاحية، وسيضمن متابعة وحرصا أكبر على استمرار الاستثمارات التي استفاد منها الفلاحون في هذا الإطار. وهذا التدبير لا يستلزم مالا أو أي شيء آخر، ما عدا الشجاعة السياسية للبت النهائي في هذه المعضلة.

يقترح هذا المشروع من جهة أخرى، تخفيض الرسوم الجمركية وإلغاء القيمة المحددة إداريا واستبدالها برسم إضافي معوض مؤقت، تحضيرا للمفاوضات مع الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للتجارة. وأسأل هنا:

هل يشمل مشروع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للتجارة، قطاع المحروقات وهو الجزء الأكبر. وإن نقل الوحيد في صادراتنا حاليا؟ هل يشمل المنتجات الفلاحية وهي السلع التي لنا فيها، حسب رأيي، قدرة تنافسية في المستقبل، نظرا إلى الطبيعة التي تمتاز بها بلادنا على غرار الدول المغاربية؟ وإذا كان الجواب سلبيا فما هي الفائدة من إبرام عقد الشراكة والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؟ وشكرا.

الرئيس: شكرا للسيد لحسن بن غالم، وأحيل الكلمة إلى السيد جيلالي جلاطو.

الوكالة ورفضه من البنوك)؛ إما أن نكون أو لا نكون.

5- تطهير المؤسسات العمومية: رغم الاعتمادات الكبيرة التي خصصت منذ تطبيق برنامج التعديل الهيكلي إلى يومنا هذا والمقدرة حسب الأرقام الرسمية بأكثر من 1000 مليار دج والتي لم تؤد إلى نتائج ملموسة، ماتزال الدولة تخصص أموالا كبيرة لهذه العملية رغم تبني نظام الاقتصاد الليبرالي. فإلى متى إذن يستمر نزع تطهير المؤسسات العمومية؟

6- السكن الاجتماعي: من بين أسباب الانفجار الاجتماعي التباطؤ القاتل في توزيع السكنات الاجتماعية الناتج عن البيروقراطية المقيتة التي تنتهجها الإدارة. فالمطلوب إيجاد صيغة ملائمة وسريعة للتخفيف من معاناة المواطن.

7- انتهجت الجزائر اقتصاد المنافسة، لكن إلى حد الآن لم نر إلا الاحتكار وفرض أسعار إدارية، سواء من قبل القطاع العام أو الخاص، خاصة عند استيراد المواد الاستهلاكية الاستراتيجية أو الضرورية لصحة المواطن.

إن احتكار التجارة الخارجية خاصة عند الاستيراد، انتقل من يد الدولة إلى أياد بعض الأشخاص الذين يفرضون السعر الذي يحقق لهم أكبر ربح دون مراعاة القدرة الشرائية للمواطن. متى يتوقف هذا النزف وهذا الاحتكار البشع؟ والمطلوب هنا هو وضع إطار قانوني للمحافظة على المنافسة النزيهة والنظيفة والدفاع عنها كما هو الحال في الدول الرأسمالية.

8- معدلا الرسم على القيمة المضافة: إن وضع معدلين للقيمة المضافة وتحويل المواد التي كانت تطبق عليها نسبة 14٪ إلى 17٪ أدى إلى ارتفاع أسعار كثير من المواد الأساسية. فكان من الأفضل إجراء دراسة تفصيلية عن هذه المسألة وتخفيض الرسم على القيمة المضافة من نسبة 14٪ إلى 7٪ أو من 14٪ إلى 17٪ بدلا من رفعها كلها إلى 17٪. شكرا لكم والسلام عليكم.

المستويات دون التفكير في معدل أدنى للبطالة، أدى إلى تفاقم وضعية العمالة في الجزائر. فكان الأجدر تخفيض معدل البطالة مع الحفاظ على مستوى متوسط لمعدل التضخم. إذ لم تعط في كل قوانين المالية السابقة وكذا في مشروع القانون الحالي، قيمة تقديرية لمعدل البطالة في الجزائر. فالمطلوب تقديم توضيحات عن هذه المسألة مع مراعاة العلاقة العكسية التقليدية بين هذين المعدلين. ونسأل: ماهي القيمة التقديرية لمعدل البطالة خلال الأربع سنوات القادمة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي؟

3- تكلمتم عن مواصلة جهد الدولة لصالح تنمية الفلاحة، لقد قدمت الدولة مساعدات معتبرة في هذا المجال لكن معظمها يذهب أدراج الرياح، نتيجة التجاوزات والتصرفات غير المسؤولة. مثلا: قام مؤخرا أحد المستوردين باستيراد مشتلة زيتون فاسدة من إسبانيا. وقد وزعت قصرا على الفلاحين خاصة في ولاية البليدة، لذا نطلب إجراء تحقيق في هذا الغرض وتحديد المسؤوليات.

4- ورد في الصفحة 13 من التقرير التقديمي: "من خلال تدخل الدولة في المجال الاقتصادي، مواصلة دعم تشغيل الشباب من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب".

في الحقيقة إن هذه الوكالة تقوم بواجبها، غير أن المشكل عويص و تدخل البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية للشباب، إذ رغم قبول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب للملف فإن مسؤولي البنوك يخترعون ألف حجة لرفض الملفات، اللهم إلا إذا كان الملف مرفقا بنسبة 10٪ من قيمة المشروع رشوة، وهنا يقبل مهما كانت طبيعة الاستثمار.

لذلك، الرجاء منكم وضع ميكانزمات جديدة، تمكن الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية المفيدة، الحصول على القروض، فلماذا هذه الازدواجية (قبول الملف من

نبارك الخطوة التي اتخذتها وزارة المالية والمتمثلة في إلغاء الرسم على القيمة المضافة الذي كان مطبقا على تجار التجزئة، ونقول إنها عين الحكمة لمعالجة الوضع معالجة موضوعية وفعالة، خاصة إذا علمنا أن هذا الإجراء يستفيد منه المواطن "المستهلك مباشرة"، نرجو فقط أن تتبعه إجراءات أخرى أكثر صرامة وواقعية من أجل تخفيف حدة الضغط المسلط على المواطن.

كما نبارك أيضا الخطوة المتمثلة في تخفيض الضريبة الجمركية بنسبة 05٪، حيث نعتبرها نافذة تفتح من أجل تسهيل التبادل التجاري والنشاط الحيوي، مع العلم أن هذا النشاط أي التجارة يعتبر الآن متنفسا يمكن أن يمتص الكثير من البطالة بالنظر إلى ما يتمتع به الشباب الجزائري في هذا الميدان.

كما يعتبر التخفيض نافذة مفتوحة للشركاء الأجانب خاصة ونحن على أبواب العولمة التجارية. لذلك أشير إلى إيجابية الإجراء المتخذ في مجال تمليك السكن عن طريق صيغة البيع بالإيجار، غير أن التحفظ المسجل هو التلاعب الذي يحصل كلما تعلق الأمر بمثل هذه المواضيع. ونلح هنا بشدة على ضرورة التحكم في الآليات التي تصاحب هذه العملية مما سيجعلها خطوة نحو حل أزمة السكن، لا زوبعة ثانية تضاف إلى جملة الزوابع التي أفقدت المواطن ثقته في دولته خاصة في المستوى المحلي.

هناك موضوع آخر يجب الإشارة إليه في هذه المداخلة يخص الإصلاحات، الذي نراه يطرح في كل قوانين المالية لكن بعمومية مشبنة وفي غياب رؤية واضحة ومعلومات يعدها خبراء بناء على واقع اقتصادي موضوعي وظروف اجتماعية مناسبة.

إن هذا الموضوع قد استنزف كل قوى الدولة سواء المادية عن طريق إهمال المؤسسات أو الأموال التي صرفت من أجل التطهير، أو المعنوية عن طريق تسريح العمال وجعل آلاف الأسر تلتحق ببطالة مقنعة وظروف اجتماعية قاسية.

الرئيس: شكرا للسيد جيلالي جلاطو، نوقف الجلسة مدة عشر (10) دقائق.

(إيقاف الجلسة واستئنافها)

(السيد مصطفى مزوزي نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني ينوب عن الرئيس).

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

نستأنف أشغال الجلسة، وأحيل الكلمة إلى السيد صالح سعد الدين، فليفضل مشكورا.

السيد صالح سعد الدين: شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد وزير المالية،

السادة معالي الوزراء والسادة إدارات الحكومة،

السادة النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

من باب الإنصاف وإحقاق الحق نقول إن إعادة ضبط ميزانية التسيير والتجهيز من خلال مشروع قانون المالية التكميلي ومراجعة السعر المرجعي لبرميل البترول وتقديره بمبلغ 22 دولارا بدلا من 19 دولارا خلال قانون المالية 2001، هو متنفس آخر يضاف إلى جملة العوامل الإيجابية الأخرى المتوفرة حاليا ولعلها تكون نقطة تحول في مسار الحركة الاقتصادية والاجتماعية التي يجب أن تعرف قفزة نوعية خلال السداسي المقبل، نظرا إلى صعوبة الوضعية الاجتماعية والتدهور الكلي في مستوى الخدمة التي يقدمها المرفق العام في المستوي المحلي خاصة ما يتعلق بالبنية التحتية والمنشآت المنتجة. وبهذه المناسبة، نشدد على وجوب الصرامة بالقدر الذي يجعل ضخ الأموال يذهب في الأطر المناسبة لتعود بالفائدة مباشرة على المواطن والمؤسسات.

بصدق- ليفاجؤوا بحذفها، لذلك نرجو توضيحها وإجابة عن السؤال.

إن ارتفاع مبلغ نفقات التجهيز إلى 88 مليار دج موجهة إلى تغطية نفقات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وإنجاز المشاريع المتعلقة بالتنمية المحلية والوطنية، نقول إن إيفاد المبالغ بعناوين فقط، عملية يكتنفها الغموض التام. وأقترح أن تسجل المشاريع الوطنية والمحلية كل على حدة مع ذكر المشاريع وأغلفتها المالية وآجال الانطلاق ومدة الإنجاز وآجال الانتهاء. مع تحديد المدة الإضافية لكل مشروع احتياطا لأي طارئ. فمن غير المعقول تسجيل مشروع لا نعلم متى يبدأ ومتى ينتهي فتمنح للمقاول إمكانية إنجاز مشاريع، وتدفع له الأموال ويحضر دفتر الشروط مع الوزارة أو القطاع المعني، وبعد سنتين لا يتم المشروع ولا نعرف السبب؟ من يتحمل المصاريف بعد ذلك؟ كل يحمل المسؤولية للآخر فالمقاول يحملها للمديرية والمديرية للولاية والولاية للوزارة والوزارة للحكومة والحكومة للبرلمان والبرلمان للشعب، لذا من المستحسن تحديد بطاقة فيها كل ما يخص المشروع، أجله ومدة الإنجاز والغلاف المالي، فإذا كان مشروعاً يخص تعبيد طريق يمكن أن تدخل مشاكل تعطل الإنجاز، كالكوارث الطبيعية أو أية ظروف أخرى فنحدد إذن المدة الإضافية، ثم بعد ذلك يتحمل كل طرف مسؤوليته. وأقترح في هذا المجال أن تنشر هذه المعطيات في وسائل الإعلام سدا لكل التلاعبات. لأنه لا علم لنا في مستوى الولايات ماهي المشاريع المسجلة. لنفاجأ بتعبيد طريق رغم أنهم ينادون بإفلاسهم في كل مناسبة، ونجد في النهاية مشروع طريق بقيمة خمسة (5) أو ستة (6) ملايين وتمنح الصفقة بطرق مشبوهة.

هناك موضوع آخر يتعلق بالتخصيص الوارد في المادة 24 من القيمة الإدارية بنسبة 12٪ سنويا ابتداء من...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد صالح سعد الدين وأحيل الكلمة إلى السيد محمد حويشي.

ويجب الإشارة إلى ضرورة حماية ما تبقى من مؤسسات أو شركات، حيث ينبغي أن تنصب هذه الحماية على العتاد الذي تملكه هذه المؤسسات باعتباره رأسمال يتعرض للنهب والبيع بالسعر الرمزي في المزاد العلني أو للإهمال مرات كثيرة. كذلك يجب حماية عقار هذه المؤسسات لأن السائد في المستوى المحلي هو أن أصحاب المال والنفوذ يساومون القطع الأرضية التي بنيت عليها الشركات الكبرى والعمومية بوجه عام. كما لا يفوتني أن أنوه بما تقوم به وزارة الفلاحة من أجل جعل هذا الميدان متنفسا حقيقيا، ونطلب من السيد الوزير تشديد الرقابة في المستوى المحلي، لأن التلاعب قد بدأ يظهر من خلال التماطل في بعث المشاريع المسجلة. وكذلك عبر الإهمال واللامبالاة التي يتعامل بها بعض المسؤولين المحليين خاصة إذا علمنا أن الشجرة المثمرة كائن حساس، إما أن نعتني به وإما أن يضيع وتضيع معه أموال كبيرة.

أتطرق الآن إلى قضية طرحت في المستوى المحلي، مثلا في بلدية الحمادية- وكم تمنيت لو كان وزير الفلاحة حاضرا معنا -هناك مشتلة مساحتها 67 هكتارا، ذات مردودية وطنية إذ كانت كذلك إلى وقت قريب (سنة 95)، تشغل 270 عاملا. في حين هي اليوم تستغيث. لذا نطلب منكم التدخل، فالإمكانيات المنتجة ماتزال موجودة والبرنامج الفلاحي للأشجار المثمرة موجود، لكن للأسف الشديد المشتلة لا تشغل حاليا إلا 24 عاملا والأرض أصبحت بورا.

نشير إلى التراجع الذي حصل من خلال المادة 18 والخاص بإسهام الجماعات المحلية في الصندوق الولائي لمبادرات الشبيبة والممارسات الرياضية، ونسأل السيد الوزير والسادة إدارات الوزارة: لماذا تم التراجع عن هذه المادة إذا علمنا أنها لم تطبق كما وردت في التعديل المدرج في قانون المالية الأصلي لسنة 2001؟ فقبل أن نتراجع عن مادة قانونية نعطيها على الأقل فرصة لتطبيقها، خاصة أن كل رؤساء البلديات والمسؤولين المحليين قد استبشروا خيرا عند تعديلها -والله نسأل

ملفاتها بتدرج ودقة، واستشارة الشريك الاجتماعي بما فيهم العمال وإعطائهم الأولوية في الاستفادة من هذه المؤسسات مع ضمان تشغيلها بإعطائها القدر اللازم من الفعالية.

بخصوص الاستثمار، يجب السهر على رفع كل الحواجز البيروقراطية ومحاربة كل العراقيل سواء أكانت متعمدة أم ناتجة عن عدم تأهيل المسؤولين أم ناتجة عن ذهنيات متخلفة. ونذكر منها على سبيل المثال التماطل في تخصيص الأراضي للمستثمرين وذرائع أخرى ظاهرة وخفية.

السيد الرئيس،

إن إنشاء مؤسسات صغيرة وإحداث مناصب شغل عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، يجد تعطيلا في مستوى البنوك في الكثير من الحالات، ويجد كذلك عرقلة وتماطلا في مستوى الوكالات المحلية، وهذا بعد استكمال كل الإجراءات من موافقة البنك ودفح الإسهام من المعنيين، غير أن هذه المشاريع لا يمكن أن ترى النور، ما دامت الوكالات المحلية لا تقوم بواجبها وتتصرف بتهاون، مما يفقد العملية جديتها ويحيد بها عن أهدافها. كما أن مشكل العقار بالنسبة إلى ميدان الاستثمار يبقى من العوائق الكبرى التي تحتاج إلى معالجة، إذا أردنا فعلا أن ندعم سوق العمل. وتجدر الملاحظة إلى أن تقنين العقار في بلادنا ينبغي أن يحظى بالأولوية في التشريعات الحالية.

السيد الرئيس،

في مجال السكن، إن الإبقاء على صيغة السكن التساهمي يلقي صدى كبيرا عند المواطنين الذين يحملون بامتلاك سكن.

السيد الرئيس،

فيما يخص صندوق تنمية الجنوب الذي استفادت منه ولاية النعامة، والذي يهدف إلى فك العزلة وتعيين الظروف المعيشية للمواطنين، فإنه بعد التوزيع أهمل

السيد محمد حويشي: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة نواب الشعب،

السلام عليكم.

تماشيا مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، نرى أنه من الضروري العمل على توفير الظروف الملائمة للاستجابة لهذه العملية.

وقبل التعرض لهذه التدابير، يجدر ذكر الأوضاع الاجتماعية التي عرفت تدهورا مستمرا مقترنة بتدهور القدرة الشرائية والمستوى المعيشي للمواطن. ذلك أن هذه الظروف المعيشية أصبحت قاسية بعد ارتفاع كل الأسعار مرة واحدة مما أضعف القدرة الشرائية وجعل مراقبة الأسعار - كل المواد وعلى رأسها المواد الغذائية - مجرد شعار انتهكته حرية الأسعار وأضحت المراقبة من الماضي السحيق.

السيد الرئيس،

إن الإسراع في دعم الإنعاش الاقتصادي، وبعثه يتطلب إيجاد ديناميكية جديدة لتنمية القطاعات الأساسية وفي مقدمتها قطاع الفلاحة. فيجب الحرص على دعم هذا القطاع وتطويره مما ينجم عنه وفرة في الإنتاج وتحسن في الصادرات. وفي هذا الإطار لاحظنا المبادرة الجديدة التي قامت بها وزارة الفلاحة وهي عملية الإحصاء العام داخل القطاع، التي نراها ضرورية ولا يمكن التحكم في جهود تنمية القطاع وتطويره دونها.

زيادة على رفع حجم الصادرات، فإن هذا القطاع، مع تطوره، يمكن أن يشغل عددا كبيرا من اليد العاملة العاطلة اليوم، وأعتقد أن تطوير الفلاحة يستوجب معالجة الديون الحقيقية للفلاحين، والتي انتظروها طويلا.

السيد الرئيس،

فيما يخص مواصلة هيكلية المؤسسات العمومية وبخصوص غلقها وبيعها نرى من الضروري، دراسة

ذلك ما يجعل السياسة الحكيمة لتهيئة الإقليم، الأداة المفضلة لتصوير جاد وعقلاني، تضمن به التوازن بين مختلف جهات الوطن والعدل في توزيع الثروات الوطنية علاوة على انطلاقة واعدة لاقتصادنا. هذا ما جاءت به فكرة إنشاء صندوق تنمية الجنوب، وهي فكرة ذات دلالة هادفة وإشارة واضحة ولفتة سياسية محفزة للذم.

ففي هذا الصدد بالذات، كنا نطمح أن تمول موارد هذا الصندوق مشاريع مهيكلية يفتقر إليها الجنوب وتؤهله لاستقطاب المستثمرين في شتى المجالات، فلاحية كانت أو صناعية أو تحويلية، وأهم انعكاساتها إعادة انتشار ديمغرافي يصحح وضع غير متوازن، نجد فيه أكثر من 70٪ من السكان في شريط ساحلي لا تتجاوز مساحته 20٪ من التراب الوطني.

وفي تقديرنا، وبقناعة منا وكما عبرنا عنه أكثر من مرة من هذا المنبر بالذات، تنصدر السكك الحديدية أهم المشاريع المهيكلية، خاصة منها الرابطة بين ولاية الجلفة وتغرت مرورا بولاية الأغواط وغرداية وورقلة، مارا بقلب الصناعة الجزائرية النابض حاسي الرمل في ولاية الأغواط وحاسي مسعود في ولاية ورقلة.

سيدي الرئيس،

هل يجادلني عاقل عندما أقول إن السكك الحديدية كانت وما تزال في كل الدول، المطية الدائمة والوسيلة المفضلة الضامنة لسيولة التبادلات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية. بل هي الشريان المجسد للوحدة الوطنية والرابط الوثاق والموثوق بين كل جهات الوطن.

إلا أن هذا الأمل كاد أن يخيب عندما لاحظنا ذر موارد الصندوق على مشاريع محلية، كان من الأنجع تسجيلها في البرامج السنوية العادية، فبهذا يكون الصندوق قد أبت من مبتغاه وحول عن الهدف الذي أنشئ لأجله.

هناك من يعيب على هذا التصور كون حجم الاستثمار اللازم لبناء السكة الحديدية يفوق قدرات الصندوق وحتى

بعض المتطلبات الأساسية للمنطقة مثل التمويل بالماء الصالح للشرب لبعض البلديات.

- إنجاز الطريق الرابط بين ولاية النعامة و سيدي بلعباس مع أن الدراسة موجودة منذ ما يقارب عشرين (20) سنة.

- تمويل البلديات بالغاز الطبيعي.

- تأهيل الطرقات.

- تجديد خط السكك الحديدية.

في الأخير إن كل التدابير التي وردت في هذا القانون لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تبلغ أهدافها إلا بالتصرف الحكيم في النفقات والتوزيع العادل للاعتمادات وإعطاء الأولوية للمشاريع الكبرى التي تسهم في إحداث مناصب شغل جديدة وتسمح للمواطن بالاستقرار مع مراعاة طبيعة كل منطقة من مناطق الوطن وخصوصيتها. إضافة إلى ضرورة تهيئة المناخ المستقبلي لها باعتماد الشفافية والصرامة في توزيع المشاريع ومتابعة آجال إنجازها. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد حويشي، وأحيل الكلمة إلى السيد مدني بن عجيلة.

السيد مدني بن عجيلة: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

زميلاتي، زملائي النواب،

معشر الصحافيين،

السلام عليكم ورحمة الله.

سيدي الرئيس،

أرى في مناسبة مناقشة مشروع قانون المالية التكميلي المطروح أمامنا اليوم للمناقشة والإثراء، فرصة سانحة أخرى أغتنمها للتعبير عن تطلعات طالما راودتني وما تزال، لتوجيه اقتصادنا وتثمين طاقاته وجعله قادرا على تخطي التحديات التي تفرضها علينا المعطيات الحتمية للعولمة.

ولينجح مشروع الإنعاش، يجب أن يحس المواطن المغبون أن هذه الأموال وصلت وأن مشاكله بدأت تجد طريقها إلى الحل. لأن هذا هو بيت القصيد، إذا أردنا أن نخفف من حدة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة التي يعيشها المواطن، فلا بد أن يحس أن هناك بداية لحل مشاكله، وإلا فإن هذه الأموال يكون مصيرها كمصير الأموال السابقة، لا تصل إلى غرضها ومقصدها. ومن جملة هذه المشاكل التي يعيشها المواطن، قضية المياه الصالحة للشرب، ففي ولاية البليدة مثلا، نجد أن المناطق الواقعة في الشريط الجبلي الذي ينطلق من جبل الجبابرة وسحان وحمام ألوان وأولاد سلامة إلى موزاية وعين الرمانة وغيرها تعيش أزمة خانقة، الإرهاب دمر وخرب من جهة، وأزمة التنمية المحلية من جهة أخرى لذا يجب أن تراعى هذه الأمور. وهناك جزءا من المسؤولية يتحمله المسؤولون المحليون ويعود الجزء الآخر إلى نقص الموارد المالية، كمشاكل المياه الصالحة للشرب والأحياء القصدية ورمي الفضلات وإدخال الكهرباء والغاز الطبيعي وتعبيد الطرقات وتوفير المدرسة والمركز الصحي... إلخ.

فيما يخص قضية الشباب، لا بد علينا أن نعمل ليعود الأمل إلى الشباب، سواء أكانوا جامعيين يحملون الشهادات العليا، أم شبابا غير جامعيين يفكرون في التأشيرة و"الهروب"، كيف نفسر رفض البنوك منح الشباب القروض لتحقيق مشاريعهم سواء من خلال الوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب أو من خلال القروض المصغرة؟ بأي حق يرفض البنك الملف الذي يقدمه الشاب؟

تستوجب هذه الأمور إجراءات، وقد سبق أن تطرقنا إلى هذا الموضوع في قانون المالية لسنة 2001. وقد سبق وأن قلنا ذلك في سنة 2000 وفي سنة 1999، لكن هذه المشاكل لم تحل بعد وما يزال الشباب يجدون أمامهم ألف تبرير لرفض ملفاتهم. يعني إذا كان لأحدكم "معارف" أو عرف كيف يقدم رشوة (تشبيرة) كما قال رئيس الجمهورية، فقد أنقذ نفسه وإلا فلا، وله لذلك الكثير من

ولو كنت أوافق على الطرح شكلا، أتساءل: إذا توفرت لدينا القناعة في جدوى هذا المشروع، ما المانع أن تراجع نسبة تمويله من الجباية البترولية من 1% كما هي عليه الآن إلى نسبة كافية؟ وسأتقدم بتعديل في هذا الشأن أطلب مسبقا من معالي الوزير المحترم ممثل الحكومة التفهم، ومن زملائي الأفاضل الدعم والمساندة.

في السياق نفسه دائما، على الحكومة توفير الآليات الجبائية المحفزة لجلب الاستثمار وتشجيع كل الشباب الجزائري من شتى المناطق على أن يشمروا عن سواعدهم ويستغلون كل ما يزر به بلدهم، شريطة توجيههم وتشجيعهم بمحفزات مثل تخفيض سعر الطاقة بكل أنواعها وسعر المياه وسعر اقتناء العقار في الهضاب العليا والجنوب طبعاً.

تلکم سيدي الرئيس، بعض الأفكار وددت المشاركة بها متجردا من القراءة الآنية لمشروع قانون المالية التكميلي، جاعلا منه مرحلة ومحطة مفضلة ضمن تصور شامل واضح الأهداف والمعالم يكرس تضامن المجموعة الوطنية ويدفع بها نحو مستقبل ملؤه التضامن والأمل في كنف المصير الواحد. كما تكون المجموعة الوطنية قد أنصفت منطقة تسهم بالقسط الأوفر في الدخل الوطني وماتزال مرتبة في صدارة الولايات تخلفا ولا أتمم مداخلتني، سيدي الرئيس، قبل أن أثني على القائمين على القطاع وعلى اللجنة الموقرة لجهودهم. شكرا والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للزميل المحترم السيد مدني بن عجيلة، وأحيل الكلمة إلى الأخ محمد تجيني.

السيد محمد تجيني: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شيء جميل أن يكون هناك برنامج إنعاش اقتصادي لكن الأجل من ذلك أن تصيب الأموال موضعها وتحل محلها.

الواحدة. ثم يدفع المستشفى التكاليف ويدفع مبلغ التحويل إلى المستشفيات المتخصصة، وفي نفس الوقت شركات التأمين التي أصبحت شركات حرة اليوم. لا تدفع التعويضات للقطاع الصحي. نحن في قانون السوق وعليه لا بد من تطبيق قواعده. لا بد عليها أن تدفع، خاصة وأن المواطن لا يجد في المستشفى دواء ولا حتى حقنة.

لا بد على هذه الشركات الاقتصادية وشركات التأمين دفع هذه التكاليف. وعند الحديث عن حوادث العمل، نجد في الجنوب شركات تعمل وتملك العملة الصعبة، لكنها لا تدفع التعويضات المستحقة جراء حوادث العمل. إذن كفانا ترقيعا، علينا أن نحدد مكانم الداء بوضع استراتيجية واضحة أو سياسة صحية تسهم فيها كل الأطراف. فإلى يومنا هذا العمال الأجراء هم ممولون القطاع الصحي بحوالي 20 مليارا أو (21) يدفعها العمال لقطاع الصحة و12 مليارا تدفعها الدولة. وفي الوقت نفسه لا يجد هذا العامل الأجير المسهم عندما يحتاج إلى مساعدة صحية من يتكفل به، ويحل مشاكله.

وعن قضية المشاريع الكبرى المعطلة، أسأل كم عدد السدود المعطلة اليوم؟ على سبيل المثال، سد المستقبل الموجود في ولاية البليدة والذي يشمل ثلاث ولايات: عين الدفلة وتيبازة والبليدة والذي تصل سعته إلى 80 مليون م³، يستطيع أن يسهم في دفع التنمية في منطقة المتيجة بتشغيل حوالي 25 ألف يد عاملة منها 10 آلاف دائمة و15 ألف مؤقتة. لكن إلى يومنا هذا بعد (10) سنوات وبعد أن دفعت الدولة مئات الملايين من الدولارات لم يتم إنجازه بعد.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للزميل محمد تجيني، وأحيل الكلمة إلى السيد أحسن عربيي.

السيد أحسن عربيي: شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

الحجج والمبررات، حتى أن القرض المصغر سيفيد الجزائر العميقة، وذلك بإحداث مناصب الشغل لدى العائلات المنتجة في ميدان تربية الدواجن والنحل والبقر... إلخ، التي تسهم في حل مشكلة الفقر التي تضرب بأطنابها في المجتمع الجزائري ككل والجزائر العميقة والأحياء الشعبية بالعاصمة خصوصا.

فيما يخص المجال الفلاحي، لا بد من وجود شفافية في توزيع الأموال لأن الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية يدفع اليوم أموالا، إذ أصبح صندوقا وطنيا لتوزيع الأموال ومنحها، ولا نعلم أين تذهب؟! ولا من يستفيد منها؟

إن طريقة المتابعة والتقييم منعدمة حتى بالنسبة إلى مسح ديون الفلاحين ولا بد من معرفة الطرق المختلفة لذلك وهذا ما يحتم وجود إرشاد ونقاش في مستوى التلفزيون حتى يستطيع الفلاح أن يتابع هذه الأمور ويعرف أين توجه هذه الأموال التي ترصدها الدولة؟

في المجال الصحي، يجب أن يجد المواطن عندما يذهب إلى المستشفى، الدواء ومعدات الجراحة، حتى يستطيع إجراء العملية الجراحية في أقصر وقت ممكن، لأن الظروف الحالية تجبره على اللجوء إلى العيادات الخاصة ليدفع مبلغ سبعة (7) ملايين دج لإجراء عملية "المرارة" مثلا، ويعوض له 1000 دج فقط كما يدفع من أجل السكانير مبلغ 4000 دج ومن أجل IRM مبلغ 8000 دج ويعوض له مبلغ زهيد. هناك حفرة كبيرة مسلطة على المواطن، وحن الوقت لتكون لنا سياسة صحية جديدة واضحة تتماشى والتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المجتمع. إن لدينا قانون صحة يعود إلى سنة 1985 وضع في إطار نمط سياسي واقتصادي واجتماعي معين. هذا ما يتطلب سياسة صحية واضحة تتماشى والتطورات التي تحدث في البلاد وفي العالم، وعلى سبيل المثال فإن التكفل بجرحى حوادث المرور يتطلب مصاريف!!

إذ نرى أن القطاع الصحي لديه حظيرة قديمة. يدخلها حوالي 200.000 جريح جراء حوادث المرور في السنة

وما يلفت الانتباه هو أن كل شيء يتم اعتمادا على مداخيل المحروقات وبالتالي فإن تبعيتنا الغذائية والصناعية كما جاءت في الجزء الأول من التقرير، لا بد أن يتبعها عمل ميداني فعلي تراقب من خلاله كل صغيرة وكبيرة حتى لا تذهب الأموال المخصصة للمشاريع في شعاب وأودية النهب والاختلاس، وحتى لا تكون تلك المشاريع مجرد عمليات تجميلية لتسهيل الاغتناء.

كما أركز في هذا المضمار على وجوب المعالجة الفعلية لديون الفلاحين والنظر فيها، إذ تؤكد في كثير من المناطق أن القروض التي خصصت للفلاحين إنما منحت لأناس لا علاقة لهم بالفلاحة على الإطلاق، وما تزال مثل هذه السلوكات قائمة إلى حد الآن. كان على الإخوة واضعوا هذا المشروع وبالخصوص ما جاء في المادة 24 والمتعلقة بالأحكام الجبائية التي من خلالها حدد معدل الحق الإضافي بنسبة 60٪ ويخفض بنسبة 12٪ سنويا ابتداء من الفاتح جانفي 2002، فمن غير المعقول أن يعادلو بين المواد الغذائية المتجانسة من مياه معدنية وأطعمة ومشروبات كحولية في الجبائية، كان من المفروض رفع نسبة الحق الإضافي في هذه المواد الخبيثة -إن خضعوا للأمر الواقع- التي لا أعتقد أن الشعب الجزائري في حاجة إليها، علما بأن السياحة مجمدة بحكم الوضع الذي تعرفه بلادنا، إذا لاحت الحاجة إليها.

وكم أتمنى يوما من هذا المجلس الموقر أن يتشرف بإصدار قانون تحرم من خلاله "أم الخبائث" بالإجمال لكي يثبت أن الإسلام هو دين الدولة الجزائرية فعلا وليس مجرد كلام جميل. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد أحسن عربي، وأحيل الكلمة إلى السيد فيصل فارسي.

السيد فيصل فارسي: شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس،
السادة الوزراء ومرافقيهم،
السيدات والسادة النواب،

السيد الرئيس،

معالي الوزراء والأخوة المرافقين لهم،

أيها الزملاء، أيتها الزميلات،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بادئ ذي بدء أشكر اللجنة التي أشرفت على صياغة هذا المشروع ودراسته حيث راعت فيه أولا كرامة المواطن برفع الحد الأدنى للأجور من 6000 دج إلى 8000 دج مع زيادة نسبة 15٪ لأجور الوظيف العمومي. مع هذا توجد بعض الأمور يجب التطرق إليها.

لقد صادقنا، سيدي الرئيس، على مشروع قانون المالية لسنة 2001 منذ ستة أشهر ورغم ذلك هناك بعض النقاط لم تنفذ الحكومة ولا واحدة منها. رغم أن المجلس الشعبي الوطني قد صادق عليها. أوجز هذه النقاط وأرجو من السيد وزير المالية أن يسجلها ويجيبنا عنها.

لم تنفذ الحكومة ولا نقطة واحدة مما يأتي:

1- المتعلقة بفتح 2000 منصب مالي في قطاع التعليم العالي وقد تم الإفراج عنها مؤخرا، وأتساءل لماذا تأخر؟

2- تحويل نسبة 70٪ من صندوق دعم مبادرات الشباب إلى البلديات. ورفضت الحكومة تطبيقه إلى غاية اللحظة التي أخطبكم فيها.

3- التجميد الذي قامت به الحكومة لمدة أشهر عديدة. وأخص بالذكر استيراد السيارات التي يقل عمرها عن ثلاث (3) سنوات.

4- الإعفاء من الرسوم الجمركية للمواد التي تستعملها شركة صيدال في صنع الدواء وراحت تلزم هذه الأخيرة بدفع الضمانات.

كما ألع المشروع على ضرورة ترقية الناتج القومي خارج قطاع المحروقات بالاعتماد على الفلاحة والصيد البحري. فدعم أيضا المقاولين، وما ذلك إلا لإحداث مناصب شغل للألاف من الشباب البطالين.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى.

إن الحديث عن مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2001 هو ضرورة في المرحلة الراهنة نظرا إلى أمرين اثنين:

1- تغير المؤشرات الاقتصادية التي قامت عليها ميزانية سنة 2001 وبروز معطيات جديدة منها: ارتفاع سعر برميل البترول مما يعني حتما مداخيل إضافية هامة والمودعة في صندوق ضبط الموارد.

2- برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي اقترحه فخامة رئيس الجمهورية والذي يعني إنفاقا إضافيا في مستوى الميزانية.

ومن الأهداف البارزة في هذا القانون نجد:

1- الإصلاح التعريفي الذي يستجيب لمطالب أرباب العمل في القطاعين العمومي والخاص، والوطني والأجنبي.

2- تشجيع تمويل النشاطات الاقتصادية ورفع تجميد المساحات العقارية الموجهة إلى الاستثمار الصناعي.

3- تكييف التشريع الجمركي مع المحيط الدولي الجديد تحضيراً للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وعقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

إن مبلغ 525 مليار دج المخصص لبرنامج الإنعاش الاقتصادي لدلالة على الأهمية التي توليها الدولة للتعجيل بالإصلاحات على الأمدين القريب والمتوسط.

ومن خلال إطلاعي على مختلف مواد المشروع أبدي الملاحظات الآتية:

1- أثنى كل ما ورد من إجراءات جبائية ومن إجراءات الدعم الإضافية وإجراءات متنوعة، وأخص بالذكر هنا إنشاء صندوق البيئة وإزالة التلوث، الذي أراه مهما وجاء في وقته من أجل المحافظة على بيئتنا خاصة في ظل العولمة الاقتصادية والتنموية.

2- ورد في المادة 32 من إنشاء صندوق الشراكة أن إيرادات هذا الصندوق هي كلا أو جزءا من أرباح أسهم الشركات القابضة العمومية مما يجعلنا نطرح السؤال الآتي: هل توجد حقيقة أرباح لأسهم الشركات القابضة العمومية وما حجمها؟ ولماذا وردت في المادة عبارة "كل أو جزء"؟ ذلك ما يثير الغموض.

3- المادة 36: نتمن ما جاء فيها من أن الخزينة تتكفل بمعالجة ديون الفلاحين تجاه الدولة والنظام المصرفي ونشير هنا إلى ضرورة ألا تذهب هذه المساعدة إلى غير أهلها، حيث إن بعض الفلاحين وليس جلهم استفادوا من مستثمرات فلاحية (مؤسسات لا تجارية Les EAC) طبقا لقانون 87-19 و"بزنسوا" بأموال القروض دون صرفها في مستثمراتهم.

4- في إطار تطبيق المرحلة الأولى من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الخاصة بتزويد المناطق الريفية بالغاز الطبيعي، خصص مبلغ 7,7 ملايين دج كما صرح به سيادة رئيس الحكومة في هذه الصبيحة: فإن مشروع إيصال الغاز إلى دائرة زمورة بولاية برج بوعريج تمت دراسته وتبين أن التركيبة المالية تتجاوز إمكانيات الولاية ومواطني المنطقة الذين يصل عددهم إلى 12000 نسمة، وعليه أطلب التفاتة استثنائية لهذا المشروع والتكفل بسعر النقل خاصة، كما أطلب أن تسهم الدولة فيه ولو بنسبة معتبرة.

5- فيما يتعلق بجهود الحكومة في تحسين التموين بالمياه الصالحة للشرب، فإن دائرة منصور تعاني ندرة المياه، علما أنه قد تمت دراسات في هذا المجال وانتهت إلى أنه لا حل غير الحواجز المائية أو السدود الصغيرة وعليه أطلب تدخل الوزارة الوصية. وللعلم فقد تم تسجيل إنجاز سد بهذه المنطقة في المستوى المركزي لكن هناك تأخرا واضحا في بداية الإنجاز. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للزميل السيد فيصل فارسي وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الرحمن حبيبي.

وإذا كنا نريد حقا إرجاع أراضي الولاية كما كانت سابقا لكي تنتج أحسن زيتون وبرتقال وعنب وبطاطس وخضر فما عليكم - كما يقول التقنيون والمهندسون والمختصون وأصحاب المهنة، ونحن نساندهم، علما بأن الدراسة والتقديرات موجودة- إلا الإسراع بإيجاد حل للتسربات المائية التي طالت بسد وزغت وتسجيل دراسة لجرّ المياه إلى سهل غريس وعدم الانتظار سنوات أخرى.

وإذا كنتم فعلا كما يقول المختصون، تريدون إحداث أكثر من 3000 منصب شغل دائم وإنتاج 80.000 طن من الزيتون ورفع مستوى معيشة أكثر من 500 عائلة، فما عليكم إلا الاهتمام بسهل سيث وما أدراك ما سهل سيث؟!

وإذا كانت الإرادة قوية فعلا ولا أشك في ذلك، فما على الحكومة، كما يقول المختصون والمهندسون إلا الالتفاتة إلى سهل مبرة بالمحمدية لإرجاعه إلى مجد وعهد زمانه وذلك بتوفير، أكثر من 10.000 منصب شغل لأهل المنطقة، وإنتاج أكثر من 300.000 طن من الخضروات ورفع مستوى معيشة أكثر من 3000 عائلة بالمنطقة والمناطق المجاورة، بدءا بإيجاد حل لألاف الهكتارات الموجودة ببلدية مقطع دوز بالمحمدية والتي ماتزال في نزاع بين مصالح الغابات من جهة ومصالح الفلاحة من جهة أخرى. وإذا كانت الحكومة تريد رد الجميل إلى أولئك الذين ضحوا بالأمس ومايزالون اليوم في أماكنهم بجبال بني شقران وجبال عوف. فما عليكم إلا الاعتناء بهؤلاء بإزالة كل أنواع التعسف والانحرافات الخطيرة في مستوى بعض الإدارات المحلية والوقوف أمام النهب المنظم لتلك المساعدات والإجراءات الاجتماعية التي تنفقها الدولة لصالحهم، على أن توزع وفق شروط واضحة، ولا تمنح على أساس الولاء الشخصي أو الرشوة والمحاباة، وإيجاد قنوات وأساليب لإيصال المساعدات إلى أصحابها الحقيقيين وفي شفافية تامة للقاءمين عليها.

السيد عبد الرحمن حبيبي: شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء ومساعديهم،

زميلاتي، زميلاتي النواب،

السلام عليكم.

سيدي الرئيس، اسمحو لي بداية أن أهني أبناء الجزائر الذين كدوا واجتهدوا فنجحوا في شهادة البكالوريا متمنيا للذين أخفقوا عدم اليأس ومواصلة الجهد.

سيدي الرئيس،

لقد قلنا وقلنا وكررنا ما قلناه وأكدنا أقوالنا، وأنتم شهود خلال هذه الفترة، على الوضعية التي تعيشها ولاية معسكر، لقد قام السيد رئيس الحكومة بزيارة الولاية في أول خرجة ميدانية وقد قيل ما قيل قبل الزيارة وبعدها.

وها نحن اليوم نعود لنقول وكلنا أمل فيكم ياسيادة الوزير ممثلا لحكومة عاهدت نفسها على تطبيق برنامج يسمى برنامج الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي الذي طالما انتظره الشعب لتطبيقه على أرض الواقع والخروج بسكان المنطقة من عزلتهم وتحسين معيشتهم وتمكينهم من البقاء في مناطقهم، وعدم إضافة متاعب للدولة هي في غنى عنها الآن، لكن شريطة توفير أدنى شروط الحياة والمتمثلة في الماء الصالح للشرب أو لسقي الأراضي وذلك بإنجاز حواجز مائية بمساعدة الجميع في أماكن صنعها الطبيعة ولا تحتاج إلا إلى قليل من الماء.

سيدي الرئيس،

جاء قانون المالية التكميلي من أجل إعطاء قطاع الفلاحة أهمية بالغة والذي يعول عليه كثيرا بهدف تقليص الفاتورة الغذائية، لكن كما سبق الذكر، فإن هذه المرة نتمنى أن نجد أذان صاغية تغنيننا عن إعادة القول مرة أخرى، فإذا أردنا ذلك علينا بالشفافية والشفافية ثم السرعة، والعدالة والعدالة ثم العدالة مع السرعة، والسرعة في تطبيق البرنامج الفلاحي الجديد المعروف والخاص باستحداث الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وإبعاد السماسرة وأشباه الفلاحين، مع التشهير بهم وكشفهم محليا.

هل من العدل أن توجد مؤسسة إنتاجية في ولاية ما وتوجد مديريتها الجهوية في ولاية أخرى...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للزميل المحترم السيد عبد الرحمن حبيبي، وأحيل الكلمة إلى السيد علي ساحل.

السيد علي ساحل: شكرا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة الأفاضل.

جاء مشروع قانون المالية التكميلي في ظرف خاص وبالتالي هو يكتسي أهمية خاصة يجب أن تجسد بالتطبيق والتنفيذ الفعال للأحكام القانونية والعمليات التي تقوم بها الدولة في إطاره.

وهذه الخصوصية نتجت عما يأتي:

- الأحداث الأخيرة التي تعيشها البلاد.
- الوفرة المالية الحالية.
- استتباب سلطة الدولة في مجمل السياسة الوطنية سواء من خلال التصحيح الاقتصادي أو الوثام المدني.

وفي هذا الإطار، لا نخفي تفاؤنا عند الاطلاع على الأهداف المسطرة في البرنامج الرئاسي للإنعاش الاقتصادي. فهو حقيقة يشكل نهضة تنموية كبيرة - إن قدر له النجاح - ولكي يكون كذلك فإن تطبيقه يستلزم مجموعة من الشروط الحيوية، يأتي استتباب الأمن والاستقرار السياسي في أولها.

كما أن تطبيق هذا البرنامج يتطلب تظافر جهود الجميع بعيدا عن الحسابات السياسية المضرة بالأداء السياسي للدولة وبمجملة الطبقة السياسية في بلادنا.

إن ما ورد في مشروع قانون المالية التكميلي من إجراءات تحفيزية للنشاطات المهنية والاقتصادية والتجارية، يعد خطوة فعّالة في اتجاه تنشيط الدورة الاقتصادية. وهذا الأمر يحفز الرأسمال الخاص على أداء

سيدي الرئيس،

إذا أرادت الحكومة أن ترجع ثقة الشباب فيها وما أكثرهم، فما عليها إلا أن تجد صيغة جديدة في مجال إنجاز المشاريع لدى الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب المعروفة لديهم باسم "L' ANSEJ" وذلك بحذف البنوك أو وضع بنك خاص بالشباب لأن مشكل انطلاق مشاريع الشباب هو البنوك وخاصة بالنسبة إلى الذين لا جاه لهم ولا سلطان. وبالتحديد بعض البنوك والدلائل موجودة. وهنا أسأل: هل السجل التجاري للعمل الفلاحي مفروض على الشباب جميعا، أو على البعض فقط، أم هو غير موجود أصلا في العملية؟

السيد الوزير، أيها السادة الأفاضل،

جاء في مشروع هذا القانون الاعتناء بالمساحات المسقية، فهل أخذت بعين الاعتبار المساحات المسقية التي كانت موجودة وغابت عن الخريطة، لإعادة إحيائها؟ ونقصد سهل كشوط بدائرة وادي الأبطال، هذه البلدية التي يرجع تاريخ نشأتها إلى سنة 1889 - أقول 1889 - والتي ما يزال سكانها يطالبون بإنجاز سد صغير، وقد وعد السيد رئيس الحكومة بدراسة الوضعية مع العلم أن طلب هؤلاء السكان مسجل منذ سنة 1909 ووثائق الإثبات موجودة بحوزتنا وبحوزة الوزارة. ومادما في هذه المنطقة التاريخية، أريد أن أعلم الحكومة بأن سكان هذه المنطقة لا يلتقطون برامج التلفزيون الجزائري منذ تخريب مركز البث بعمي موسى بولاية غليزان خلال فترة التدمير ولا أنتهي من هذه النقطة إلا بعد التذكير بملف الإذاعة المحلية لولاية معسكر الذي طرح على الطاقم الحكومي في زيارته الأخيرة واستحسنه السيد رئيس الحكومة.

سيدي الوزير، لو سألنا الوزارة المعنية عن محطة تصفية المياه القذرة لبلدية سي غنيف لقليل لنا إن المشكل انتهى والحقيقة أن المواطنين مايزالون يعانون، وحتى موتى المقابر، وإن الوضعية خطيرة أكثر مما يتصور البعض فهل من حل سريع لذلك؟

سيدي الرئيس، أيها السادة الأفاضل،

المقتضيات والمتطلبات التي نراها مهمة في تفعيل الأداء الاقتصادي لمؤسساتنا هي أيضا توصيات نتبناها وندافع عنها، ونتمنى أن تلقى الاهتمام والاعتبار من جهة، ومن جهة أخرى على الحكومة أن تلتزم بقواعد التقشف في النفقات العمومية، وتجنب تنظيم التظاهرات والمهرجانات غير المجدية التي تستهلك اعتمادات مالية كبيرة، من الأفيد توجيهها إلى تمويل قطاعات أكثر أهمية.

هناك أيضا مشكلة فيما يخص الصفقات العمومية واعتماد المشاريع إذ أن عددا كبيرا من رخص البرامج تم اعتمادها وانطلقت المشاريع، لكن اعتمادات الدفع غير متوفرة، الأمر الذي أدى بكثير من المتعاملين والمقاولين إلى عدم القدرة على إتمام الإنجاز أو اللجوء إلى بيع الممتلكات العائلية والمنزلية لتشريف تعهداته.

وبخصوص تجارة التجزئة أثني على ما جاء في المادة التي أشارت إلى الرسم على القيمة المضافة، في إطار مشروع الحكومة. وفيما يخص الشباب فإن الخلل كبير والأزمة عميقة والعلاج يتطلب جهدا جماعيا كبيرا وهو دون شك ليس في صالح الفئات التي تستفيد من واقع الاحتكار والتي لها نفوذ في الأجهزة ودواليب الدولة، لذا أقترح أن تكون هناك مراقبة قبلية وبعديّة لنجاح هذه العملية التي تهدف إلى تشغيل الشباب. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد المحترم علي ساحل وأحيل الكلمة إلى السيد فاتح فرد.

السيد فاتح فرد: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء ومرافقيهم،

الزميلات والزملاء،

الجمع الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دوره الاقتصادي، ونتمنى أن يجد التسهيلات الإدارية لتسريعه، لكن يجب ألا تنسينا الوفرة المالية الحالية التي ستكون دون شك مؤقتة وحقيقية الوضع الاقتصادي للبلاد الذي يتميز بما يأتي:

- مديونية خارجية هيكلية.
- مديونية داخلية متفاقمة.
- ضعف كبير في القدرات الإنتاجية.

إن التكفل بهذه الصعوبات قد يتطلب في أحد جوانبه تغطية الميزانية، لكن الآليات التنظيمية والهيكلية تبقى مرهونة بتأهيل بشري وإداري متأقلم مع المعطيات الاقتصادية الحالية. وبهذه المناسبة نرى أن توظيف الاعتمادات المالية في القطاعات الحيوية والهيكلية وذات التأثير الكبير في الاقتصاد الوطني والتي تعاني عجزا كبيرا في التمويل مثل القطاعات الاجتماعية؛ والصحة والتربية والتعليم والمنشآت الهيكلية والخدمات... إلخ وأيضا تخفيض الأعباء المالية على المؤسسات التي تحقق قيمة مضافة من خلال توفير مناصب الشغل وتوفير إنتاج محلي يقلل من حدة الاعتماد على السوق الخارجية.

كما أن حماية المنتج الوطني من خلال إجراءات جمركية وإدارية ومصرفية وجبائية تجعل منه مرنا في التعامل مع تقلبات الأسعار وقواعد السوق، كما أن تشجيع قطاع البناء باعتباره بؤرة عدم الاستقرار والتوترات الاجتماعية تجعل منه حتمية حيوية وضرورية.

إن مؤسسات القطاع العمومي والشبه العمومي مثل مؤسسة ترقية السكن العائلي لولاية بومرداس التي استطاعت بفضل الفعالية في التسيير إنقاذ مؤسستين أخريتين، وهما مؤسسة البناء لروبية وتضم 150 عاملا وشركة مبردات السيارات وتضم 120 عاملا، حيث أدخلنا في إطار مجمع EPLF ببومرداس، وهي تعد مثالا نموذجا يجب أن يكون قدوة. هذا النموذج يتطلب تشجيعا من الدولة، ويجب أن يتوزع الدعم عبر مجالات التمويل والجبائية والتأطير القانوني والإداري. إن هذه

لقد كان هذا التدبير ضحية حاجز مزيف (Faux barrage) والحمد لله لم يلق حتفه إلى حد الآن شارك فيه وزيران في الحكومة يفترض أن يكونا مثالا ونموذجاً لرجال الدولة، كما تم استصدار تعليمية وزارية مشتركة بين وزارة المالية ووزارة الداخلية برقم 2001/01 تجمد تطبيق المادة 12 من قانون المالية لسنة 2001، وهو أمر في غاية الخطورة خاصة عندما تتمتع الحكومة -أو بالأحرى بعض أعضائها- عن تطبيق القانون وبأية طريقة، حتى بطريقة الحجز المزيف (Le Faux barrage)، حيث يتم استصدار تعليمية وزارية تلغي مادة من قانون وقعه رئيس الجمهورية وصدر في الجريدة الرسمية وصوت عليه من قبل الهيئة التي يخول لها الدستور مهمة التشريع. واسمحوا لي، سيدي الرئيس أن أنسج على منوال ما قاله رئيس الجمهورية في خطابه الموجه إلى إدارات الدولة، وأتساءل هل الدولة التي تلغي فيها مادة من القانون بتعليمية وزارية من وزارتين، تعتبر دولة؟ والسؤال يبقى مطروحا.

تعلمون، سيدي الرئيس، أن كلامي هذا ليس موجها إليكم أو إلى شخصكم، ويمكنكم تصحيح الخطأ -حتى وإن كنتم لا تتحملونه- وذلك بإرجاع الأمور إلى نصابها ولكم أن تطلبوا من البرلمان كما فعلتم وأنتم مشكرون- أن يقبل تعديلكم الذي جاء في المشروع، وتصحيح الخطأ لا يكون إلا بإلغاء التعليمية غير القانونية، وإرجاع الجزء المسلوب -بغير وجه حق- من حصيلة الضريبة على النشاط المهني إلى البلديات كما نص على ذلك القانون في انتظار أن تتوصل إلى حل عن طريق الحوار، والذي أشكركم سيدي الوزير على استعدادكم لإجراؤه، ولعل المناسبة متاحة لكي أقترح على اللجنة أن حل 50/50 قد يفني بالغرض دون أن يحرم البلديات التي لا تستفيد من أشغال المؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري دون حرمانها من أموالها، وربما الفرصة مناسبة سيدي الرئيس للتساؤل عمن يتحمل تبعات ومسؤولية تسيير غير سليم أو قرار غير قانوني صادر من وزير غير مسنود بحزب أو أحزاب يمكنها معنويا أن تتحمل المسؤولية عنه. فمن يتحمل تبعات قرار وزير انتدب لفترة قصيرة

نناقش اليوم قانون المالية التكميلي لسنة 2001، بعدما صوتنا منذ أشهر قليلة، في هذه الهيئة الموقرة، على القانون الأصلي للسنة نفسها والذي تضمن تدابير وإجراءات امتنعت الحكومة عن تطبيقها، متجاوزة ومتحايلة أحيانا على سيادة الهيئة التشريعية بطرق نراها ملتوية.

وإذا كان هذا هو الحال، أتساءل عن فائدة دراسة قانون المالية ومناقشته خاصة إذا كانت تدابيرها لا تجد طريقها إلى التطبيق، وتقوم الحكومة بتطبيق ما يحلو ويروق لها من تدابير، أما ما جاءت على غير مزاجها فإنها تجد الوسائل للتحايل عليها.

وإذا كانت الحكومة لا تجسد إرادة الهيئة التشريعية وتريد التصرف في الأموال بالمراسيم والتعليمات، حيث نعود إلى العهود البدائية لنظم الدولة، فلنلغي البرلمان ولا داعي لبذل الجهود وصرف الأموال.

لن أتطرق إلى جميع التدابير التي رفضت الحكومة تطبيقها أو عجزت عن ذلك -حسب قولها- وهي كثيرة في قانون المالية لسنة 2001 وهي سابقة غير مشرفة لكنني لاحظت أن معظم التدابير، التي لم تر طريقها إلى التجسيد، كانت من اقتراح نواب المجلس الشعبي الوطني أو من اقتراح اللجنة المختصة، فمن بين ستة تدابير التي لم تطبق في قانون المالية لسنة 2001 خمسة منها من اقتراح اللجنة أو النواب. وهو أمر ينبئ بالأصح بأن الحكومة -أو بعض أعضائها- تريد أن تقدم المشروع إلى الهيئة التشريعية التي تقوم بتسجيله ونصوت عليه من غير تعديل. وسأتطرق إلى تدبير واحد جاء في قانون المالية لسنة 2001 وكان ثمرة تعديل قدم هنا في المجلس، ثم تبناه بالقبول البرلمان بغرفتيه وصدر بعنوان المادة 12 من القانون نفسه، وهو الإجراء المتعلق بإلغاء تحويل ناتج الضريبة على النشاط المهني لبعض بلديات ولاية الجزائر العاصمة إلى هذه الأخيرة.

لقد رصد هذا المشروع التكميلي إمكانيات مالية كبيرة وفتح أفقا جديدة تبعث على تشجيع جميع أبناء هذا الوطن، لكن حسب تصورنا سيدي الرئيس، معالي السيد الوزير، أيها السادة الكرام توجد منظومتين أساسيتين يجب إعادة النظر فيهما:

1- المنظومة الجبائية: تعد هذه المنظومة عاملا مساعدا للتنمية الاقتصادية، وهو ما يفرض علينا اليوم أكثر من أي وقت مضى إعادة النظر فيها لجعلها منظومة جبائية مرنة تشجع الاستثمار وتحدد ميكانيزمات التحصيل الجبائي التي نرى فيها في كثير من الأحيان نوعا من البيروقراطية وتعددا في مصادر المراقبة وفي نفس الوقت، لا بد من تمكين هذه المنظومة الجبائية بما تضمنه من عنصر بشري الذي هو الأساس في أية منظومة جبائية. لا بد من توفير الإمكانيات المادية الملموسة للعنصر البشري التي تمكنه من القيام بالتحصيل الجبائي. وعليه، لا بد من تزويده بتكوين يسمح له بالتكيف مع المستجدات والمتغيرات حتى يدفع المتعاملون الضريبة المستحقة.

2- المنظومة البنكية: أمام توفر المعطيات والإمكانيات وسماع شكاوى المتعاملين مع البنوك، لا بد من أن تطرأ على هذه الأخيرة تغييرات مع الإسراع في إصلاح المنظومة البنكية حتى تواكب المتغيرات الاقتصادية وتصبح أحد الأدوات الرئيسية المشجعة على دعم الاستثمار.

هذا ما يدفعنا إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار إصلاح المنظومة البنكية حتى نتمكن من تحقيق الأشياء التي نطمح إليها.

فيما يتعلق بالصندوق المشترك المنصوص عليه في المادة 50، من الضروري إلغاء هذه المادة حتى نتمكن البلديات التي ليس لها مداخيل كبيرة الاستفادة من هذا الصندوق الموجود في مستوى الولاية وهذا في مجالات الرياضة و غيرها من الميادين الأخرى، وعليه، ينبغي إلغاء هذه المادة والعودة إلى المادة السابقة حتى يتسنى

واتخذ قرارات متجاوزا القانون ثم انتهت فترة انتدابه وعاد إلى قواعده سالما (ولست أدري هل عاد غانما أيضا).

وقد يكون أقل قدر من تحمل هذه المسؤولية ما أشار إليه معالي رئيس الحكومة هذا الصباح وهو أن يتحمل شخصا من ثبت عجزه أو تجاوزه للقانون، تبعات هذا التجاوز بأن يعطي القوس بريها. شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للزميل السيد فاتح فردي وأحيل الكلمة إلى السيد الصادق بوقطاية.

السيد الصادق بوقطاية: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا سيدي الرئيس،

معالي السيد وزير المالية ممثل الحكومة، السادة الإطارات المرافقون للسادة الوزراء، أيها الزملاء أعضاء هذا المجلس الموقر، السيد الرئيس،

لقد استمعنا صبيحة هذا اليوم لخطاب السيد رئيس الحكومة، الذي حدد فيه المعالم الكبرى للسياسة المنتظرة التي ستنتهجها الحكومة في أقرب الآجال والمتعلقة بالإنعاش الاقتصادي الذي أعلن عنه السيد رئيس الجمهورية في يوم 26 أفريل في الندوة الوطنية للإطارات، كما استمعنا هذا المساء للسيد وزير المالية الذي قدم لنا مشروع قانون المالية التكميلي، بدقة متناهية وحدد الأهداف المنتظرة منه، وقد جاء مشروع قانون المالية التكميلي في الوقت المناسب نظرا إلى ما للقضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر من أهمية بالغة في هذا القانون الذي أعطى ميكانيزمات جديدة مرنة، حيث أخذ بعين الاعتبار انشغالات الجماهير عبر الوطن من تلمسان إلى تبسة، بالإضافة إلى ذلك تمينا أن ييبث هذا النقاش عبر النقل المباشر حتى يتأكد المواطن في أرجاء الوطن من مدى اهتمام الحكومة وأعضاء البرلمان بالتخفيف من معاناته وتمكينه من الإنعاش الاقتصادي في جميع المجالات والميادين.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للزميل السيد الصادق بوقطاية، وأحيل الكلمة إلى السيد المحترم محمد قنطاري.

السيد محمد قنطاري: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد الرئيس،

السادة الوزراء والوفد المرافق لهم. من خلال معاينتي الميدانية لمختلف بلديات ولاية تلمسان، وبعد ما قدم لي من شرح وسرد لرسائل وتقارير قادتنني إلى التعمق في بحث الملفات المحلية والوطنية وبعد ما تمت ملاحظته واستنباطه والوقوف عليه في تشريح تخلف الولاية، تم التوصل إلى أن هناك مخططات ومشاريع مبرمجة منذ عشرين (20) سنة، منها ما تم تسجيله بوزارة التخطيط والمالية في المستوى الوطني والولائي والتي بقيت حبرا على ورق، ومنها ما انطلقت وتوقفت لأسباب ولحاجات في نفس يعقوب، ومنها ماهي في طريق الإنجاز رغم أنها متذبذبة ومحتشمة وترجع أسبابها إلى عوامل عديدة منها:

1- عدم المتابعة والإهمال والبيروقراطية وبحجة الوضع الأمني لمختلف بلديات ولاية تلمسان.

2- قلة الموارد المالية.

3- الحفرة والتهميش والعزلة والفوارق الجهوية حتى داخل الولاية نفسها.

4- انتقال الاعتمادات المالية لتمويل مشاريع وبرامج أخرى خارج الولاية على حساب هذه الأخيرة وعلى السيد وزير المالية مراقبة ذلك. فهذه البلديات التي يبلغ عددها 53 بلدية بالإضافة إلى 20 دائرة بالولاية، وحسب ما جاء في تقاريرها، تعاني اليوم الفقر والحرمان والتهميش والعزلة والفوارق الاجتماعية والاقتصادية فيما يخص الكهرباء والغاز والماء والطرق والتهيئة العمرانية والثقافية والصحة والحركة الجموعية والسكن والتعليم الابتدائي والجامعي والتكوين المهني والاستصلاح الفلاحي والزراعي والاتصال والمواصلات والسياحة والصيد البحري والتجارة والصناعة والصناعة التقليدية

تحديد الكيفية التي يتم بها توزيع المداخل على مجموع بلديات الولاية.

فيما يتعلق بقطاع الفلاحة الذي يعتبر قطاعا هاما واستراتيجيا ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار الأدوات المساعدة على تطويره وجعله أداة اقتصادية كالمعدات الفلاحية التي مايزال سعرها مرتفعا وكذا الآلات الأخرى.

فيما يتعلق بالبلديات، لا بد أن نعمل على تمكين البلديات المساهمة في توفير مداخل خاصة بها، وهنا يأخذني الحديث عن مؤسسات ذات طابع مهني، فهل نحسب فائدة البلدية على حساب وحدة الإنتاج أم على حساب المقر المركزي للإدارة؟ مثل مصنع الطلاء بولاية سوق أهراس حيث لا يوجد مقره المركزي في الولاية بل هو عبارة عن وحدة فقط، وعليه ينبغي أن نأخذ هذا الموضوع بعين الاعتبار، ولا أود أن أتحدث عن ولاية سوق أهراس التي تعتبر ولاية حدودية حيث ما تزال في حاجة ماسة إلى اهتمام الحكومة، ولنا ثقة كبيرة فيها بأنها ستهتم بكثير من القطاعات والري المتعلق بالفلاحة، مثل سد وادي شارف الذي تبلغ سعته 160 مليون متر مكعب، إضافة إلى مساحة من الأرض الواسعة التي لم تستفد من هذا السد. إضافة كذلك إلى غلاء فاتورتي الكهرباء والماء اللتان تعتبران معاناة كبيرة للمواطن.

لقد تحدث السيدان رئيس الحكومة ووزير المالية، في خطابيهما عن إيصال الكهرباء والغاز إلى البادية والريف والمدن وهذا شيء جميل، لكن معالي الوزير، التحصيل في سعر فاتورة الكهرباء مرتفع جدا مثله مثل تسعيرة الماء. لذلك، لا بد من البحث عن ميكانيزمات دقيقة لتحديد استهلاك المواطن للكهرباء والماء.

إذا أمام هذه المعطيات، نتوقع أن تتحقق -إذا ما توفرت الإرادة الحسنة والنوايا المخلصة- الأهداف المرجوة خاصة بعدما رأينا جزءا كبيرا من برنامج الإنعاش الاقتصادي متضمن في قانون المالية التكميلي. وأود أن أشير هنا إلى...

وأولاد ميمون" وغيرها ضمن المناطق الصحراوية التي تستفيد من صندوق تنمية الجنوب على غرار ولايتي النعامة والبيض المجاورتين.

السيد وزير المالية ممثل الحكومة، إذا كان سبب المسيرات وأعمال الشغب، هو الفقر والحقرة و التهميش والبطالة وما نتج عنها من تخريب و حرق لمنشآت الولاية، فماذا نقول عن مناطق أغلقت حدودها البرية والبحرية لأسباب معروفة و شلت موانئها الرئيسية، كالغزوات في المعاملات التجارية مع الخارج ونقل المسافرين بين الجزائر والخارج؟! وهي مصادر عملة صعبة للدولة ومداخل رزق للمواطنين. وكذلك مصانعها القديمة المغلقة فما بقي منها سمّ الهواء والسواحل وقتل الأسماك وأدى إلى انتشار الأمراض المزمنة التي يعانها سكان الغزوات ومغنية.

إضافة إلى ذلك فقد تم إنجاز سد حمام بوغرارة بمغنية إلا أن المياه الملوثة والقذرة القادمة من مدينة مغنية بالجزائر ومدينة وجدة بالمغرب، تصب فيه وامتد تلوثها إلى آبار الشرب مما أدى إلى انتشار الأمراض، أضف إلى ذلك ما تعرضت له 47 بلدية من حرق وتدمير شامل لمنشآتها القاعدية الحيوية والتي يعاني سكانها الفقر والجوع والحرمان وانعدام أدنى وسائل الحياة، خاصة رجال الدفاع الذاتي وضحايا الإرهاب. وفي هذا المجال لا أفاجئكم إذا قلت إن هناك شابا ابن مجاهد فقد رجليه في كمين إرهابي وعلى هذا الأساس طلبت من وزير التضامن الوطني منحه دراجة نارية لكن كان رده أن الوزارة ليس لديها الإمكانيات، وعليه نود فقط أن يلفت النظر إليه وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للأخ الكريم السيد محمد قنطاري، يمكن للسيد الوزير الحاضر تبليغ زميله الوزير الغائب هذه الملاحظة. وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الرحمن تومي.

والحرفية والرياضة بجميع أنواعها ومعاناة مناطق الحدود والمناطق الصحراوية والهضاب العليا وغيرها.

على هذا الأساس طرحت أسئلة عديدة على بعض مواطني بلديات العريشة والخميس وبني هديل وغيرها وخاصة على من عايشو الثورة الجزائرية عن الحالة الاجتماعية فكانت إجابتهم: "والله لم يتغير شيء سوى العلم أما سوء المعيشة فلا يزال يطار دنا"، هذا إضافة إلى البطالة ومخلفاتها السلبية التي تؤثر في المجتمع وهذا ما أدى إلى فقدان أمل الحصول على عمل. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فمن خلال إحصائيات السيد وزير المالية، وكذا التقارير التي بين أيدينا والتي سأقدم لكم بعضها، في مدينة مغنية فقط يوجد 2023 بطالا حاملي شهادات علمية وتقنية وهي منطقة حدودية. وفي بلدية تلمسان 310 بطالين، وفي الرموشي 470 وفي بني سنوس 360 وفي عين قزة 167، وفي سبدو 713، وفي الغزوات 920، وفي جبالة 74، وفي أولاد ميمون 320، وفي بني هديل 260، هذه البلديات تعاني كلها البطالة وغيرها من المشاكل التي تنتظر في أقرب الآجال انفراجا من مشروع قانون المالية التكميلي المستمد من برنامج الإنعاش الاقتصادي لتوفير أدنى حد من فرص الشغل والمعيشة.

ومهما كان برنامج الإنعاش الاقتصادي ومكافحة الفقر والإقصاء والحرمان خاصة في المدن الكبرى ومهما ستؤول إليه مدينة تلمسان إذ ستتحول إلى تحفة معمارية، فإن بودغن والكودية يبقيان من الأحياء الفقيرة والمحقورة التي لا تتوفر على أدنى وسائل الحياة وهما يعبران عن الوجه الحقيقي لمدينة تلمسان. وينطبق القول نفسه على مدينة مغنية كحي المطمر وحي القلطار وغيرهما من الأحياء التي عاشت الحرمان والتهميش والفقر والبناءات الفوضوية منذ الاستعمار الفرنسي إلى اليوم، فهي مرآة لمدينة مغنية وكذلك نفس الشيء بالنسبة إلى حي شطيبو وسيدي الهواري والحمرى وتيرينو بتي لاك ورأس العيش والحاسي ولكوكا مدينة وهران وعليه نطالب بإدخال دوائر "سبدو" و"سيدي الجيلالي"

- ماهي حدود نسبة النمو الاقتصادي التي يمكن أن نصل إليها في هذا البرنامج؟

3- لماذا لم يتمكن السادة النواب من الاطلاع على كشف ضبط الميزانية منذ أن شكل هذا المجلس رغم أنه أمر نصّت عليه قوانين الجمهورية، ونطلب مع ذلك من السادة النواب القيام بمهامهم الرقابية؟. إنها مفارقة!

4- أثنى ما جاء به مشروع قانون المالية التكميلي عند التركيز على بعث النمو في الريف الجزائري العميق والواسع.

أعتقد أن الحكومة تكلمت كثيرا في هذا المجال، بل تؤكد كل مرة هذا التوجه، لكن واقع الحال غير ذلك، أقدم لكم معالي الوزير مثالا على ذلك من الميدان والذي وقفت عليه شخصيا. "إن معظم سكان دوائر عين قشرة وأولاد عطية والزيتونة والقل وتمالوس يفتقدون إلى أبسط شروط الحياة.

لا تتعجبوا السيد الوزير، إن قلت لكم إن أكثر من ثلاثين 30 تلميذة توقفت العام الماضي عن الدراسة كلية بسبب انعدام النظام الداخلي في متوسطة بلدية عين قشرة انعدام وسائل النقل لمتابعة الدراسة، ثم لا تتعجبوا إن قلت لكم إن سكان واد زمور وأقنة وجزءا من سكان أولاد اعطية والزيتونة والشرايع وأغبالو وأخناق مايون وقنواع وبوالنعزة، واحجر مفروش، وبوعمر، وأولاد الييني وتافعة وبين الويدان ومداشر وقرى أخرى كثيرة، لا تتعجب السيد الوزير، إن قلت لكم إنهم يشربون من أماكن تسمى عندنا "القرقوس" لاتليق إلا بالحيوانات المتوحشة.

لا تتعجبوا السيد الوزير، إن قلت لكم إن معدل البطالة في الجهة الغربية من ولاية سكيكدة يتجاوز نسبة 66٪ بسبب انعدام المشاريع المتعلقة بالتنمية الريفية.

كيف نتكلم عن التوازن الجهوي والتنمية الريفية وما يزال السكان تحت الديدس بلا ماء ولا كهرباء ولا طريق ولا مدرسة؟ بل أكثر من ذلك لقد وقفت على حقائق تدمي القلب.

السيد عبد الرحمن تومي: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد.

السيد الرئيس،

السيد معالي وزير المالية،

السادة الزملاء.

بادئ ذي بدء، أود أن أوجه الشكر والتقدير إلى لجنة المالية على ما تفضلت به من جهد لإخراج التقرير التمهيدي في هذا الشكل، وفي هذا الإطار أدم بصديق وأطالب بقوة من وزير المالية أن يأخذ بعين الاعتبار التوصيات الواردة في هذا التقرير، لما لها من أهمية كبيرة جدا، هذا أولا.

ثانيا، يجب أن نعترف حسب اعتقادي، أن المشروع الذي بين أيدينا جاء بتحسينات كثيرة تزيد من تعميق الإصلاحات الاقتصادية الشاملة، وهذا ما يجعلنا نتفاءل بإعادة بعث النمو الاقتصادي من جديد والتقليل بذلك من حدة التوترات الاجتماعية القائمة خاصة ما تعلق بقطاع الفلاحة والمنشآت القاعدية، وكذا التخفيضات الواردة في الضرائب والرسوم بشكل عام، لكن مع هذا نسجل الملاحظات الآتية، ونتمنى من معالي الوزير المحترم أن يوسع لنا صدره ويسمعنا جيدا.

1- إن اتفاق الشراكة الذي تعمل السلطات على إبرامه سواء مع الاتحاد الأوروبي أو مع المنظمة العالمية للتجارة، لانعرف عنه إلا ما علمناه من الجرائد اليومية رغم كونه منعرجا حاسما في حياة المجتمع الجزائري لذلك من غير اللائق يامعالي الوزير، أن تنفرد به السلطة التنفيذية دون الأخذ برأي السلطة التشريعية وذلك بمناقشته وإبداء رأينا فيه بكل حرية وشفافية.

2- نعتقد معالي الوزير، أن البطالة مؤشر من مؤشرات النمو الاقتصادي الهامة في قياس مدى نجاعة الإصلاحات الاقتصادية وعليه أطرح السؤال الآتي:

- ماهي حدود نسبة تقليص البطالة في برنامج السيد رئيس الجمهورية فيما يخص هذه السنة والسنوات القادمة؟